

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٧٦

الإثنين، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيدة شفايغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

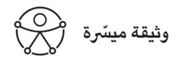
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/468)


1520061 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/468)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/468، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيونغ - وا كانغ.

السيدة كيونغ - وا كانغ (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني الإدلاء بالبيان التالي الذي أعدَّه منسِّق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين. وهو يعرب عن أسفه العميق لأنه غير قادر على تقديمه شخصياً اليوم، نظراً لخطط سفر مقررة سلفاً، لم يكن من الممكن تغييرها، لكنه يود أن يؤكد للمجلس أنه سيفعل ذلك في المرة المقبلة.

قبل ثلاث سنوات، أعربت الأمم المتحدة عن إدانتها وقلقها العميق لمقتل نحو ١ ٢٠٠ شخص في سوريا حتى تلك المرحلة، وبشأن ١٠ ٠٠٠ لاجئ كانوا قد فرُّوا إلى البلدان المجاورة. وكانت هناك آنذاك تحذيرات من أنَّ ما كان يجري في سوريا شمل فظائع قد تعادل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. واليوم، هناك أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ شخص قُتِلوا، وأكثر من مليون شخص جُرحوا. ونحو ٧,٦ ملايين شخص شُرِّدوا داخل البلد، وأكثر من ٤ ملايين شخص فرُّوا عبْر حدوده. والعنف مستمرٌ مع إفلات مطلَق من العقاب.

وهذا العنف الذي ارتكبته جميع أطراف النزاع طوال الشهر الماضي لم ينحسر ولم ينقص في الوحشية. والاستخدام المتواصل للأسلحة المتفجِّرة في البلدات والمدن المأهولة في محافظات حلب، درعا، إدلب، دمشق، دير الزور والحسكة وسواها، قتل مئات الأشخاص، بينهم العديد من الأطفال، وشرَّد عشرات الآلاف. والاعتداءات العشوائية على المناطق الخاضعة لسيطرة لحكومة في حلب قتلت ١١٦ شخصاً على الأقل في نيسان/أبريل وأيار/مايو، نصفهم تقريباً من النساء والأطفال. وفي الأسبوع الماضي، تدهورت الحالة بشكل بارز في كوباني/عين العرب، عقِب اعتداءات نفّذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هدفت إلى استعادة المدينة، ممَّا أدى بحسب التقارير إلى قتل مدنيين والمزيد من التشريد.

واستمرَّ استخدام الحكومة للبراميل المتفجِّرة في مناطق مأهولة، مُوقعاً مئات القتلى المدنيين ودماراً واسع النطاق في جميع أنحاء البلد. وفي تقرير الأمين العام (S/2015/468) وصفٌ لتلك الحوادث، بما فيها اعتداءات البراميل المتفجرة التي قتلت أكثر من ٢٠٠ مدني في حلب، بينهم ٢٤ طفلاً على الأقل. وأفيد بأنَّ اعتداءً بالبراميل المتفجرة على مسجد في حلب في ٢٢ حزيران/يونيه قتل ١٠ أشخاص. وتتواصل الاعتداءات

على المرافق الطبية في تجاهل صارخ للقانون الإنساني الدولي والقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وبحسب الأطباء التابعين لمنظمة حقوق الإنسان، كان شهر أيار/مايو الأسوأ في سجلّ تلك الاعتداءات منذ بدء النزاع، مع ١٥ اعتداءً مُتحقَّقاً منها على مرافق طبية، كلها بقصف جوي، تشمل ثمانية اعتداءات ببراميل متفجرة. وقد قُتِل عشرة عاملين طبيين.

وقد شرَّد القتال الضاري في جميع أنحاء البلد عشرات آلاف الأشخاص الآخرين. وفي تَلّ أبيض، أُرغم نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص على ترك بيوتهم منذ أيار/مايو. وفي درعا، بدأ القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية في الساعات الأولى من يوم ٢٤ حزيران/يونيه، مشرِّداً ٤٠ ٠٠٠ شخص على الأقل. وفي مدينة الحسكة، أدَّى هجوم شنَّه تنظيم داعش إلى تشريد ٦٠ ٠٠٠ شخص على الأقل في الأسبوع الماضي، وفي الرقَّة، أبلغ تنظيم داعش آلاف الأكراد بمغادرة المحافظة. وتركيا، الأردن ولبنان ما برحت تتحمل حصة الأسد من العبء المتزايد باستمرار من رعاية أولئك الفارِّين من سوريا. فتركيا، على سبيل المثال، تستضيف فعلياً ١,٨ مليون لاجئ، واستقبلت ما لا يقل عن ٢٣ ٠٠٠ شخص من أولئك الذين فرُّوا من تل أبيض في منتصف حزيران/يونيه. وإنني أود أن أشكر جيران سوريا هؤلاء، وأردِّد التعليقات التي أدلى بها مؤخراً بشأن الموضوع المفوَّض السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس (انظر S/PV.7433). وينبغي لبقية العالم الارتقاء إلى مستوى القيام بالمزيد من العمل جوهرياً لمعالجة تداعيات هذا النزاع. ومن الأساسي أن ترحب بلدان أخرى بالسوريين الساعين إلى ملاذٍ آمن.

وعلى الرغم من البيئة البالغة الصعوبة، فإنَّ المنظمات الإنسانية العاملة من داخل سوريا ومن البلدان المجاورة ما فتئت تصل إلى ملايين الأشخاص المعوزين. فقد دأب برنامج الأغذية العالمي على إطعام نحو ٤,١ ملايين شخص كل شهر؛ وتقوم منظمة الصحة العالمية بتوزيع الأدوية والإمدادات لنحو ٢,٧ مليون شخص؛ وتصل اليونسيف إلى ٢,٢ مليون شخص بالماء، خدمات المرافق الصحية، التعليم وأنواع أخرى من الدعم. وتواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تزويد أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ شخص بمواد الإغاثة وخدمات الحماية الأساسية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تدعم نحو ٤٨٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني. ويتكامل ذلك مع البرامج الجارية التي تديرها منظمات غير حكومية، والتي وصلت إلى أكثر من مليون شخص في أيار/مايو.

لكنَّ تقديم الإغاثة لما مجموعه ٤,٨ ملايين شخص محتاج في مناطق يصعب الوصول إليها يبقى تحدياً خطيراً، نظراً للنزاعات الناشطة، والحالة الأمنية المتردِّية والعرقلة المتعمَّدة من قِبَل أطراف النزاع. فوكالات الأمم المتحدة والشركاء لا يصلون شهرياً إلاَّ لنحو ٣٤ في المائة من المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصَرة. ومن الطلبات الـ ٤٨ المشتركة بين الوكالات، التي قُدِّمت إلى الحكومة حتى الآن في عام ٢٠١٥، تمَّت الموافقة على ٢٠ طلباً بعد اجتماعات في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، وتمَّ وضع ١٢ طلباً قيد الانتظار بسبب الحالة الأمنية المتردِّية، ممَّا أبقى ١٦ طلباً بانتظار موافقة الحكومة. ويجب أن يتواصل التقدم الأخير في الموافقة على الوصول إلى بعض المواقع، ونحن ندعو الحكومة إلى الموافقة على الطلبات المتبقية والسماح بالوصول السريع وبدون عوائق والمستدام إلى جميع المواقع التي يصعب الوصول إليها. ونلاحظ أيضاً الموافقات السريعة من قِبَل الحكومة في أيار/مايو وحزيران/يونيه على عدد من التأشيرات قصيرة الأمد لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، لحضور اجتماعات إنسانية مستضافة في دمشق في سياق جميع أنحاء سوريا، ويحدونا الكثير من الأمل بأن يستمرّ هذا التوجُّه.

إنَّ أطراف النزاع مستمرة في محاصرة ٤٢٢ ٠٠٠ مدني. وقد تمَّ خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو تقديم بعض المساعدة الإنسانية، بما فيها الإمدادات الطبية، للغوطة الشرقية التي تحاصرها القوات الحكومية، ونُقِلت جواً مساعدات إلى الضواحي الغربية لدير الزور، التي تخضع لحصار قوات تنظيم داعش. لكنَّ المساعدة التي استطاعت الأمم المتحدة والشركاء إيصالها إلى المناطق المحاصَرة في الأشهر الثلاثة الماضية كانت غير كافية مطلقاً. ووكالات الإغاثة تعمل جاهدة لمساعدة ملايين السوريين المتضررين من النزاع. غير أنَّ هذه الجهود تستدعي موارد كافية. وحتى اليوم، لم يتمَّ سوى تمويل رُبع مجموع النداء من أجل العمل لإنقاذ الأرواح في سوريا والمنطقة، والمساعدة الغذائية عبْر المنطقة في خطر الآن.

ومنذ كانون الثاني/يناير، اضطر برنامج الأغذية العالمي لخفض إمداداته من الأغذية بنسبة ٣٠ في المائة، ويتوقع إجراء مزيد من التخفيضات خلال الأشهر الثلاثة القادمة بسبب النقص الحاد في التمويل.

ولا يزال القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) يمثل أداة قوية للمنظمات الإنسانية التي تسعى للوصول إلى السوريين المحتاجين. والقراران ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) مكنا الأمم المتحدة وشركاءها من الوصول إلى المحتاجين الذين كان يتعذر الوصول إليهم قبل ذلك. وتزايدت شحنات الأمم المتحدة من الأغذية والإمدادات الطبية عبر الحدود بشكل كبير خلال الأشهر الستة الماضية. واشتملت الشحنات الـ ٩٢ المرسلة منذ ١ كانون الأول/ديسمبر على مساعدات غذائية لـ ٢,٦ مليون شخص؛ ومواد منزلية أساسية لأكثر من مليون شخص؛ وإمدادات وعلاجات طبية لما يزيد على مليون شخص؛ ومياه ومرافق للصرف الصحي لأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. وكان للقتال الفعلي وتغير خطوط المواجهة أثره على استخدام بعض المعابر. وبالنظر إلى الطابع الديناميكي والسريع التغير للنزاع في سوريا، من الأهمية بمكان بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة أن تكون قادرة على استخدام أي وكل الطرق – عبر الحدود وخطوط المواجهة على السواء – للوصول إلى أولئك الذين يحتاجون للمساعدة.

وما فتئت أطراف النزاع تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي مع الإفلات من العقاب، من خلال قتل وتعذيب المدنيين، ومنع الوصول الإنساني، وتدمير المجتمعات وحصارها. ويجب رفع الحصار عن أكثر من ٤٢٢ ٠٠٠ شخص. كما يجب توفير الوصول السريع ودون عوائق، بما في ذلك الخدمات الطبية والمستلزمات الجراحية،إلى أولئك الذين يحتاجون للحماية والمساعدة في جميع أنحاء سوريا. واستخدام البراميل المتفجرة بلا هوادة من قبل الحكومة يجب أن يتوقف فوراً، وكذلك الأشكال الأخرى من الهجمات العشوائية على المدنيين، والتي يحظرها القانون الإنساني الدولي بشكل صارم. ونتطلع إلى المجلس للضغط على الأطراف بغية حماية المدنيين واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وتعزيز المساءلة المنهجية عن الانتهاكات والسعي إليها.

أما بالنسبة لأبناء الشعب السوري والعاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة لهم، فمن الصعب أن نرى نهاية لهذا الكابوس من العنف والدمار. ونتطلع إلى قيادة المجلس للضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بعد إصدار الأمين العام لستة عشر تقريراً بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الثلاثة ذات الصلة بالوضع الإنساني في سوريا ٢١٣٩

(٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، ما زال البعض في هذه المنظمة الدولية يتعامل مع ذلك الوضع المؤلم بمعزل عن خلفيات التدخل السياسي والعسكري والاقتصادي الخارجي في المشهد السوري. ولعل عبثية ذلك المشهد تصل إلى حدودها القصوى عندما يضع هذا البعض أنفسهم في منزلة الخصم والحكم في آن معاً. إذ أنه أضحى جلياً للقاصي والداني أن العديد ممن يتباكون على آلام الشعب السوري هم في حقيقة الأمر المسببون الرئيسيون لتلك الآلام. فاللعب الآن على المكشوف – كما يقال – وكل ما يجري من سفك لدماء السوريين في الشمال وفي الجنوب منسق مع هجمات غرف عمليات عسكرية واستخباراتية في الأردن وتركيا.

إن هذا الواقع يثبت عدم صوابية ومصداقية النهج الذي اتبعه البعض، منذ بداية الأزمة، في التعامل مع الأزمة في سوريا، بشكل عام، ومع الملف الإنساني بشكل خاص.

فأن يكون لديك تصفية حسابات سياسية مع الحكومة السورية شيء، وأن تتخذ إجراءات قسرية مرفوضة دولياً ضد الشعب السوري شيء آخر؛ وأن تختلف مع الحكومة السورية شيء، وأن تنكر دورها في حماية شعبها وصون سيادة البلد واستقلاله ووحدة أراضيه، وأن ترفض التنسيق معها في مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة الإنسانية شيء آخر؛ وأن ترى الواقع وتتعامل معه كما هو، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي شيء، وأن تكون مهووساً بكيل الاتهامات الباطلة للحكومة السورية والتدخل الهدام في الشأن الداخلي السوري شيء آخر؛ وأن تتعامل مع النتائج الكارثية للأزمة الإنسانية في سوريا شيء، وأن تتجاهل الأسباب الجذرية لتلك الأزمة وتنشغل بأمور هامشية شيء آخر تماماً.

ومن نافلة القول إن تحسين الوضع الإنساني في سوريا بشكل ملموس وحقيقي يستتبع التخلي عن ذلك النهج الخاطئ الذي تحدثت عنه للتو. فلا يمكن الحديث عن إنهاء أوجاع وآلام السوريين وعن إنهاء الأزمة الإنسانية في بلادي، سوريا، في ظل السكوت عن استمرار تركيا والأردن في استخدام أراضيهما مقراً وممراً للمرتزقة الإرهابيين الأجانب. وفي ظل تفضيل نظامي الحكم في السعودية وقطر وغيرهما دعم الإرهاب بكل سخاء وتسميته بالثورة على تمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي لم تزد نسبة تمويلها حتى الآن عن ٢٥ في المائة.

كيف يمكن تحسين الوضع الإنساني في البلاد في ظل حقيقة أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تنفق سنوياً – وفقاً لما نشرته صحيفة واشنطن بوست – بليون دولار على تدريب الإرهابيين في معسكرات خاصة أقيمت في الأردن وقطر وتركيا والسعودية وبعض الدول الأوروبية، لتشكيل جيش من الإرهابيين المعتدلين قوامه ١٠ ٠٠٠ إرهابي؟

طبعاً هذا الكلام لم يرد في تقرير السيد أوبراين (منسق الإغاثة في حالات الطوارئ)، ولن يرد.

لقد نسب رعاة الإرهاب للدولة السورية كل عمل شائن على الأرض، وافتعلوا شهود الزور، وعقدوا المؤتمرات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية داخل الأمم المتحدة وخارجها. وكان آخرها، بالطبع، الاجتماع غير الرسمي بالصيغة المسماة آريا الذي عقد قبل يومين أو ثلاثة بمبادرة من وفدي فرنسا وإسبانيا. وكل هذه المؤتمرات والاجتماعات كان غرضها الرئيسي تشويه صورة الحكومة السورية. لكنهم، بطبيعة الحال، تعمدوا إهمال إبراز دور العصابات المسلحة التي نشروها في ربوع سوريا تمارس القتل والذبح والنهب والتطهير العرقي والديني، وتجاهلوا قيام تلك العصابات بالمذابح والمجازر بحق المدنيين قبل كل جلسة من جلسات مجلس الأمن بشأن سوريا، وأجروا المقابلات الإعلامية مع أمراء الحرب التكفيريين الإرهابيين، ومع مسلحين من حملة

السواطير والسيوف، وأكلة الأكباد والقلوب، وأسبغوا عليهم شرعية، وقدموهم في إعلامهم كثوريين، وستروا ما ستروا من ذبح ودم واغتصاب وسبي وتفجير وقطع للرؤوس. لقد تجاهلوا قذائف الحقد العشوائي التي تنهال يومياً على رؤوس المدنيين في دمشق وحلب وغيرهما من المدن السورية، فقتلت الآلاف من الأبرياء.

لقد أثبتت الوثائق السعودية التي سربها موقع ويكيليكس حديثاً أن تركيا وقطر والسعودية عملت منذ الشهور الأولى للأزمة في سوريا على عسكرة الوضع عبر تقديم المال والسلاح والدعم للمجموعات الإرهابية، وأسموها بالربيع العربي، ثم أسموها بالحراك السلمي، ثم أسموها بالمعتدلين. كما كشف موقع ويكيليكس أن أنظمة هذه الدول الثلاث، تحديداً، شكلت لجنة عسكرية مشتركة لهذا الغرض. وقد يكون من المفيد لبعض الزملاء في هذا المجلس أن يطلعوا على مضمون البرقية الموجهة من السفير السعودي في لبنان إلى عاصمته في ١ آذار/مارس ٢٠١٢، أي في السنة الأولى للأزمة في سوريا، حيث كانت بعض الوفود في هذا المجلس تروج إلى أن ما يجري في سوريا هو محض حراك ربيعي سلمي لا غير.

واقتبس بعض ما جاء في هذه البرقية السعودية على لسان السفير السعودي في بيروت:

> ”يجب مواصلة دعم المقاومة السورية المسلحة عبر تقديم رواتب عالية لكل مجند ينشق عن الجيش النظامي، وتقديم أسلحة تكافئ ما لدى النظام، ودعم الدول المجاورة لسورية ولا سيما الأردن، وأيضا تقديم دعم مالي للفئات السكانية القاطنة قريباً من الحدود السورية في كل من لبنان والعراق لكي يسهموا في تشكيل بيئة متعاطفة مع الثورة السورية“.

وقبل تسريب الوثاق السعودية، أماطت الصحافة التركية اللثام عن فيديوهات تثبت تورط نظام أردوغان في تهريب الأسلحة إلى سورية ضمن قوافل كان من المفترض أنها تحوي مساعدات طبية، وهي قوافل، بالمناسبة، عبرت نقاط العبور الحدودية التي طلبها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عند اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن إرسال المساعدة الإنسانية، وطلبنا حينها ضمانات ولم تلتزم بها الأمانة العامة بالنسبة لجنسيات المراقبين وآليات التفاهم مع المراقبين على الحدود. المهم أن نظام أردوغان أرسل أسلحة بدلاً من المساعدات الإنسانية عبر البوابات الحدودية التي أصر عليها المكتب عند اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

وقد أكد القاضي التركي عزيز تاكتشي، وهو أحد القضاة الأربعة الذين اعتقلهم نظام أردوغان إثر هذه الفضيحة، أن ”أكثر من ألفي شاحنة نقل محملة بالقذائف والصواريخ والقنابل قد أرسلت إلى سورية من تركيا“. وها هي رئيسة حزب الشعوب الديمقراطي التركي تؤكد أن المذبحة التي جرت في مدينة عين العرب/كوباني في الأسبوع الماضي والتي راح ضحيتها عشرات الأشخاص السوريين الأبرياء قد جاءت نتيجة سنوات من دعم الحكومة التركية لمتشددي داعش. لا بل أن مقاتلي داعش الإرهابيين قد دخلوا عين العرب من داخل الأراضي التركية.

وقبل هذه الفضائح سالفة الذكر، كانت تقارير الأمم المتحدة نفسها قد كشفت أن هناك تهريباً للسلاح من ليبيا إلى سورية عبر لبنان وتركيا. وقبل هذا وذاك، كنا قد وافينا الأمين العام ومجلسكم الموقر بكل الوثائق والمعلومات التي تثبت تورط تركيا وقطر والسعودية في تهريب السلاح وتسهيل دخول الإرهابيين إلى بلادي، سورية؛ إلا أننا واجهنا وما زلنا نواجه إنكاراً فاضحاً من قبل البعض في هذا المجلس الموقر. ولكن، مع مرور كل يوم، تتبدى وجاهة وصدقية ما دأبنا على قوله منذ بداية الأزمة سواء داخل هذا المجلس أو خارجه إلى

أن وصلت جرائم الارهاب إلى عقر دار منكري وجوده في سورية.

وأؤكد أن الحكومة السورية مستعدة للتعاون مع جميع أصحاب النوايا الصادقة في مجلس الأمن لتحسين الوضع الإنساني في سورية، وذلك على الرغم من إدراكنا أن البعض في هذا المجلس قد ذهب بعيداً في دعمه للإرهاب فكان جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل. هذا البعض ذاته يتعامل مع مبادئ حقوق الإنسان وحماية ومساعدة المدنيين كأداة ضاغطة لتصفية حساباته السياسية لا غير مع الحكومة السورية. وللدلالة على نفاق وازدواجية هذه الدول في التعامل مع هذه المبادئ النبيلة، تكفي الإشارة إلى أنها لم تكتف بالتغطية على دعم النظام السعودي للإرهاب في سورية، بل وصل الأمر بها إلى التغطية على جرائم الحرب السعودية في اليمن ومنعها لوصول المساعدات الإنسانية مما يتسبب في مجاعة واسعة النطاق هناك، خاصة في شهر رمضان. لقد منع النظام السعودي حتى طائرات الصليب الأحمر من نقل مساعدات طبية إلى اليمن.

وعلى الرغم من كل ذلك لم نر بعض الدول، التي تنصب نفسها راعياً لحقوق الإنسان وحماية المدنيين في سورية، تنبس ببنت شفة لإدانة هذه الممارسات السعودية بينما لا تفوت فرصة لعقد الاجتماعات الطارئة والأحداث الجانبية المفتعلة ولكيل الاتهامات الباطلة للحكومة السورية التي وقعت حتى الآن ست خطط استجابة إنسانية مع الأمم المتحدة بما مكنها من تقديم مساعدات إنسانية إلى ما يقارب ١٠,٥ مليون مواطن سوري خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة فقط، نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه. طبعاً، تقرير الأمين العام لم يأت على كلمة واحدة حول تعاون الحكومة السورية مع الأمم المتحدة لتوزيع هذه المساعدات. نُسبت كل هذه المساعدات إلى وكالات الأمم المتحدة، وكأنه لا توجد حكومة سورية على الأرض تسهل توزيع هذه المساعدات وتحمي وكالاة الأمم المتحدة من الخطر.

ختاماً، إننا في سورية نحارب الارهاب نيابة عن الإنسانية جمعاء. فكلما قتل الجيش السوري إرهابيا أجنبيا في سورية، فإنه يحمي بذلك عشرات الأبرياء ممن يمكن أن يكونوا ضحايا محتملين لهذا الإرهابي عندما يرجع إلى بلاده ليمارس إرهابه هناك. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة المؤسفة في تونس وفرنسا والكويت صحة ما نقوله.

إن كل من يسعى لتشويه هذه الحقيقة الساطعة هو شريك في انتشار آفة الارهاب وازدهارها. آفة الإرهاب التي أدى صمود سورية، حكومة وشعبا وجيشا، في وجهها إلى اتخاذ مجلس الأمن لثلاثة قرارات هامة تحت الفصل السابع خاصة بمكافحة تنظيمي داعش وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية ومكافحة ظاهرة ما يسمى بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلى الرغم من عدم تنفيذ هذه القرارات وعلى الرغم من تآمر الكثيرين ضدنا وتشويههم لحقيقة ما يجري على الأرض، فإننا سنستمر في حربنا على الإرهاب لحماية شعبنا ولتخليص العالم من هذه الآفة التي انفلتت من عقالها، فضربت في دمشق وبغداد وامتدت إلى أبوجا وتونس وعرّجت على الكويت وباريس ووصلت إلى سيدني وبوسطن. فأفيقوا قبل أن يندم الجميع وقت لا ينفع الندم.

أخيراً، أشير إلى أن الحكومة السورية تبذل كل ما بوسعها من أجل إنهاء الأزمة في سورية عبر الوسائل السلمية التي أقرها مجلس الأمن والتي وافقت عليها الحكومة السورية بطبيعة الحال وكل أصحاب النوايا الحسنة. وسنستمر في بذل هذه المساعي للوصول إلى حل سياسي سلمي بقيادة سورية وبعيدا عن أي تدخل خارجي في الشأن السوري الداخلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.